AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 34. No. 08. December Issue (2025)

RISK ANALYSIS OF AGRICULTURAL MICROFINANCE IN PALESTINE THROUGH THE SALAM CONTRACT

تحليل مخاطر التمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال عقد السلم

Amjad M I Idais[i], Ashurov Sharafidin[ii] & Abid Almajeed Saleh[iii]

[i] (*Corresponding author*). Ph.D Student, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). idais.amjad@live.iium.edu.my
[ii] Associate Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). ashurove@live.iium.edu.my
[iii] Associate Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). alamri@live.iium.edu.my

Article Progress
***Received**: 25 August 2025* ***Revised**: 17 November 2025* ***Accepted**: 30 November 2025*

Abstract

This study examines the risks associated with agricultural microfinance in Palestine, focusing on the suitability of Salam contracts as an Islamic financing tool to meet the needs of small-scale productive farmers, particularly in funding the operational expenses of small agricultural enterprises, such as the cultivation and marketing of Medjool dates, especially organic varieties. The research problem stems from the urgent need for flexible Islamic financing instruments that adapt to the specific nature of agricultural activity, especially in rural and remote areas, some of which are classified as Area C, where financial and developmental challenges are exacerbated. These tools are increasingly vital in enabling farmers to maintain agricultural settlement, thereby safeguarding land from settlement expansion justified by restrictive geographic classifications. The study adopts a qualitative methodology, conducting semi-structured interviews with a purposive sample of 12 participants: 5 farmers, 4 representatives from the three Palestinian Islamic banks, 2 from microfinance institutions, and 1 from the Ministry of Agriculture. Data were analyzed using thematic analysis to explore participants' perceptions of risk and the applicability of Salam contracts in the Palestinian context. Findings reveal four main categories of risk: production volatility, weak collateral structures, absence of supportive legislation, and limited institutional expertise in managing Sharia-compliant contracts. Participants indicated that Salam contracts offer promising potential for pre-financing agricultural inputs, including operational costs, provided that a clear legal framework, farmer training, and flexible financing products tailored to the Palestinian reality are in place.

Keywords: *Microfinance, Risk, Salam, Contract, Palestine.*

ملخص البحث	تتناول هذه الدراسة تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين، مع التركيز على مدى ملاءمة عقد السلم كأداة تمويل إسلامية لتلبية احتياجات صغار المزارعين المنتجين، خصوصًا في تمويل المصاريف التشغيلية للمشاريع الإنتاجية الزراعية الصغيرة، مثل زراعة وتسويق التمر المجهول المنتج، وخاصة العضوي. وتنبع إشكالية الدراسة من الحاجة إلى أدوات تمويل إسلامية مرنة تتكيف مع خصوصية النشاط الزراعي، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، التي يُصنّف بعضها ضمن مناطق "ج"، حيث تتفاقم التحديات التمويلية والتنموية. وتزداد أهمية هذه الأدوات في سياق تمكين المزارعين من الاستمرار في التوطين الزراعي، بما يسهم في حماية الأراضي من الأطماع الاستيطانية التي تُبرَّر أحيانًا بوقوعها ضمن تصنيفات جغرافية مقيدة. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي، من خلال مقابلات شبه موجهة مع عينة قصدية مكوّنة من ١٢ مفردة: ٥ مزارعين، ٤ ممثلين عن البنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاث، ٢ من مؤسسات التمويل الأصغر، ومفردة واحدة من وزارة الزراعة. تم تحليل البيانات باستخدام المنهج الموضوعي لاستكشاف تصورات المشاركين حول طبيعة المخاطر ومدى قابلية عقد السلم للتطبيق. أشارت النتائج إلى أربعة أنواع رئيسة من المخاطر: تقلبات الإنتاج، ضعف الضمانات، غياب التشريعات الناظمة، ومحدودية الخبرة المؤسسية في إدارة العقود الشرعية. كما أظهرت الدراسة أن عقد السلم يُعد أداة واعدة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل مسبق، بما يشمل المصاريف التشغيلية، شريطة توفر إطار قانوني واضح، وتدريب المزارعين، وتصميم منتجات تمويلية مرنة تتلاءم مع الواقع الفلسطيني. **الكلمات المفتاحية:** التمويل الأصغر، المخاطر، السلم، العقد، فلسطين.

مقدمة

يُعد القطاع الزراعي في فلسطين من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، ودعم صمود المجتمعات الريفية. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة، أبرزها محدودية الوصول إلى التمويل، وغياب الضمانات الكافية، وتقلبات الإنتاج والأسعار، مما يعيق تطوره واستدامته (سليمية، ٢٠٢٥). في هذا السياق، برز التمويل الأصغر الزراعي كأداة حيوية لدعم صغار المزارعين، خاصة مع إطلاق مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين عام ٢٠٢٥، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٢ مليون دولار، بهدف تحسين سبل العيش وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للمزارعين والمرأة الريفية وشباب الريف (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠٢٥؛ وفا، ٢٠٢٥).

ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن التمويل الأصغر الزراعي لا يخلو من المخاطر، سواء على مستوى المزارع أو المؤسسة الممولة، مما يستدعي البحث عن صيغ تمويلية أكثر مرونة وتوافقًا مع البيئة المحلية. ومن هذا المنطلق، يُطرح عقد السلم كأحد أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن أن تسهم في معالجة بعض هذه الإشكاليات، من خلال توفير السيولة للمزارع قبل موسم الإنتاج، مقابل تسليم المحصول لاحقًا. إلا أن تطبيق هذا العقد في السياق الفلسطيني يواجه عقبات متعددة، تتعلق بالجانب القانوني، والعملي، والتوعوي، وهو ما يستدعي دراسة نوعية معمقة لفهم طبيعة هذه المخاطر، وتصورات الفاعلين حولها، وإمكانية تفعيل عقد السلم كأداة تمويلية فعالة في القطاع الزراعي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تعدد التحديات البنيوية والتشغيلية التي تواجه تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، وتحديدًا عقد السلم، في دعم صغار المزارعين في فلسطين. وتشمل هذه التحديات ضعف البنية التحتية الزراعية، تقلبات السوق، محدودية الوعي المؤسسي والمجتمعي بآليات التمويل الإسلامي، وغياب الأطر التنظيمية المتخصصة. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في الحد من فاعلية التمويل الأصغر الزراعي، وتُثير تساؤلات حول مدى ملاءمة عقد السلم كأداة تمويلية مستدامة في السياق الفلسطيني، بما يستدعي دراسة معمقة لفهم طبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على جودة المخرجات التمويلية. ما مدى تأثير هذه التحديات على فاعلية عقد السلم في تحسين جودة المخرجات التمويلية في القطاع الزراعي الفلسطيني؟

ويُشكّل هذا السؤال نقطة الانطلاق نحو بناء أهداف واضحة، واختيار منهجية مناسبة لمعالجة هذه الإشكالية، بما يضمن فهمًا معمّقًا لطبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج التمويلي في السياق المحلي.

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى بناء فهم معمق لطبيعة المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال استخدام عقد السلم كأداة تمويلية إسلامية. وتسعى إلى استكشاف تصورات المزارعين والمؤسسات التمويلية حول مدى ملاءمة هذا العقد لاحتياجاتهم التمويلية، وتحليل التجارب الواقعية في تطبيقه ضمن السياق الفلسطيني، بما في ذلك التحديات التي تواجه التنفيذ على المستويين الشرعي والتشغيلي.

كما تهدف إلى تفسير العوامل السياقية، سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، التي تؤثر على فاعلية هذا النموذج التمويلي، مع التركيز على فهم أنماط المخاطر التي تنشأ أثناء التطبيق، مثل تقلبات السوق، وضعف البنية التحتية، وغياب الأطر التنظيمية المتخصصة. ومن خلال تحليل البيانات النوعية المستخلصة من الميدان، تسعى الدراسة إلى توليد رؤى وتوصيات عملية قابلة للتطبيق، تُسهم في تطوير نموذج تمويلي أكثر استدامة وملاءمة للقطاع الزراعي الفلسطيني.

وانطلاقًا من هذه الأهداف، تبرز الحاجة إلى طرح مجموعة من الأسئلة البحثية التي تُوجّه عملية الاستكشاف والتحليل، وتُسهم في بناء تصور شامل للمخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي من خلال عقد السلم. وتُعد هذه الأسئلة بمثابة الإطار الإرشادي الذي يُحدد نطاق الدراسة، ويُساعد في جمع البيانات النوعية وتحليلها، بما يضمن الاتساق بين الإشكالية والمنهج والأهداف.

وانطلاقًا من الأهداف النوعية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، تم صياغة مجموعة من الأسئلة البحثية التي تُوجّه عملية التحليل، وتُسهم في بناء فهم معمّق للمخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي من خلال عقد السلم في السياق الفلسطيني. وتُعد هذه الأسئلة بمثابة الإطار الإرشادي لجمع البيانات النوعية وتحليلها، بما يضمن الاتساق المنهجي بين الإشكالية والأهداف.

أسئلة الدراسة

وتتمثل أسئلة الدراسة في الآتي:

ما تصورات المزارعين والمؤسسات التمويلية حول مدى ملاءمة عقد السلم كأداة للتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين؟

i. وما العوامل التي تؤثر في تشكيل هذه التصورات ضمن السياق المحلي؟
ii. ما أبرز التحديات التي واجهها المزارعون والمؤسسات أثناء تطبيق عقد السلم في مشاريع التمويل الزراعي؟
iii. وكيف تنعكس هذه التحديات على فاعلية العقد في تحقيق أهدافه التمويلية؟
iv. ما طبيعة المخاطر التشغيلية والشرعية والسوقية المرتبطة باستخدام عقد السلم في التمويل الزراعي؟
v. وما الأنماط المتكررة لهذه المخاطر كما تظهر في التجارب الميدانية؟
vi. كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في فاعلية تطبيق عقد السلم ضمن البيئة الفلسطينية؟
vii. وما مدى قدرة المؤسسات التمويلية على التكيف مع هذه العوامل؟
viii. ما الرؤى والتوصيات التي يمكن استخلاصها من تحليل البيانات النوعية لتطوير نموذج تمويلي أكثر استدامة؟
ix. وكيف يمكن توظيف هذه الرؤى في تحسين السياسات التمويلية الزراعية؟

وفي ضوء هذه الأسئلة، تبرز أهمية الدراسة من حيث مساهمتها في سد فجوة معرفية قائمة في الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي الزراعي، وتقديم تحليل نوعي معمّق يُسهم في تطوير نماذج تمويلية أكثر ملاءمة للسياق الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال عقد السلم، وهو موضوع لم يُتناول بالقدر الكافي في الأدبيات المحلية، رغم ما يحمله من إمكانات واعدة في دعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تُسلّط الضوء على التحديات التشغيلية والشرعية والسوقية التي تواجه هذا النموذج التمويلي، من خلال تحليل تجارب واقعية وتفسير السياقات المؤثرة فيه، مما يُسهم في تقديم فهم معمّق لطبيعة العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي والواقع الزراعي الفلسطيني.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من اعتمادها على منهج نوعي يُركّز على استكشاف التصورات والخبرات الميدانية، وهو ما يُتيح إنتاج معرفة تطبيقية قابلة للتوظيف في تطوير نماذج تمويلية أكثر ملاءمة واستدامة. ومن شأن النتائج المتوقعة أن تُفيد صانعي السياسات، والمؤسسات التمويلية، والباحثين، في تصميم تدخلات أكثر فاعلية لدعم القطاع الزراعي الفلسطيني، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وانطلاقًا من هذه الأهمية، تقتضي الضرورة العلمية تحديد حدود الدراسة بشكل دقيق، بما يُسهم في ضبط نطاقها، وتوضيح الإطار الذي تتحرك ضمنه، سواء من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع أو المنهج

حدود الدراسة

تحدد حدود هذه الدراسة في مجموعة من الأبعاد التي تُسهم في ضبط نطاقها وتحديد مجال اشتغالها، بما يضمن التركيز والاتساق المنهجي. فمن حيث الحدود الموضوعية، تنحصر الدراسة في تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال استخدام عقد السلم كأداة تمويلية إسلامية، دون التوسع في صيغ تمويلية أخرى. أما من حيث الحدود الزمانية، فقد تم التركيز على الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، نظرًا لما شهدته من تحولات اقتصادية وسياسية أثّرت على القطاع الزراعي والتمويلي .

ومن حيث الحدود المكانية،اقتصر نطاق الدراسة على عينة من المؤسسات التمويلية والمزارعين في الضفة الغربية فقط، وذلك نظرًا لتعذّر الوصول إلى قطاع غزة بسبب الظروف الأمنية الناتجة عن الحرب، مما حال دون شمولها ضمن العينة الميدانية. وقد تم اختيار الضفة الغربية لتمثيل بيئة زراعية نشطة ومتنوعة، تُمكّن من دراسة تطبيق عقد السلم في التمويل الأصغر الزراعي ضمن السياق الفلسطيني.وفي ضوء هذا التحديد المنهجي للإطار العام للدراسة، يصبح من الضروري الانتقال إلى الفصل الثاني، الذي يُشكّل الأساس النظري والمعرفي للدراسة، ويُسهم في بناء الخلفية العلمية اللازمة لفهم الظاهرة المدروسة.

ويتضمن هذا الفصل عرضًا للإطار النظري والمفاهيمي المرتبط بالتمويل الأصغر وعقد السلم، إلى جانب مراجعة منهجية للدراسات السابقة ذات الصلة، وتحليل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها.

المبحث الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة والفجوة البحثية

يُشكّل هذا المبحث الأساس العلمي والمعرفي الذي تستند إليه الدراسة في تحليل الظاهرة المدروسة، من خلال استعراض النظريات ذات العلاقة، وتحديد المفاهيم المركزية، وتوضيح السياق المحلي الذي تنشأ فيه المشكلة البحثية. ونظرًا لأن الدراسة تتناول تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال عقد السلم، فإن بناء إطار نظري متماسك يُعد خطوة ضرورية لفهم الأبعاد الاقتصادية والشرعية والتنموية لهذه الظاهرة، وتفسير نتائجها لاحقًا.

يتضمن هذا المبحث أربعة مكونات رئيسية: أولًا، عرض النظريات ذات الأولوية التي تُفسر التمويل الأصغر، وإدارة المخاطر، والاقتصاد الإسلامي، بوصفها عدسات تحليلية لفهم العلاقة بين عقد السلم والتمويل الزراعي. ثانيًا، تحديد المفاهيم الأساسية التي تُشكّل لغة الدراسة، مثل التمويل الأصغر، عقد السلم، والمخاطر التمويلية. ثالثًا، استعراض السياق الفلسطيني الذي يُحيط بالظاهرة، بما في ذلك الواقع الزراعي والتمويلي في الضفة الغربية، والتحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على تطبيق النماذج التمويلية.

وأخيرًا، مراجعة منهجية للدراسات السابقة، وتحليل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة إلى سدّها، بما يُعزّز من أصالتها العلمية وارتباطها بالواقع المحلي .وفي ضوء ما سبق، فإن تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الأصغر الزراعي في فلسطين من خلال عقد السلم يتطلب الاستناد إلى مجموعة من النظريات التي تُشكّل الأساس المفاهيمي للدراسة، وتُسهم في بناء فهم متماسك لأبعادها الاقتصادية والشرعية والتنموية. ومن هنا، يُستعرض في القسم التالي أبرز النظريات ذات العلاقة، وهي: نظرية التمويل الأصغر، نظرية إدارة المخاطر، ونظرية الاقتصاد الإسلامي، بوصفها عدسات تحليلية تُفسر الظاهرة وتُوجّه مسار البحث.

المطلب الأول : النظريات ذات العلاقة

يُشكّل البناء النظري للدراسة مرتكزًا تحليليًا لفهم الظاهرة المدروسة، إذ لا يمكن تناول التمويل الأصغر الزراعي من خلال عقد السلم دون الرجوع إلى منظومة معرفية تُفسّر أبعاده الاقتصادية والشرعية والتنموية. ومن هذا المنطلق، تستند الدراسة إلى ثلاث نظريات مركزية: نظرية التمويل الأصغر، نظرية إدارة المخاطر، ونظرية الاقتصاد الإسلامي. ويُراعى في عرض هذه النظريات التدرج المنطقي، والربط النقدي بين المفاهيم، بما يُعزّز من قدرة الإطار النظري على تفسير الظاهرة وتوجيه مسار التحليل.

النظرية الأولى : نظرية التمويل الأصغر الإسلامي الزراعي

في ظل محدودية النماذج التمويلية التقليدية في معالجة التحديات الزراعية في البيئات الإسلامية، تبرز الحاجة إلى إطار نظري جديد يُراعي الخصوصيات الشرعية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، تنشأ نظرية التمويل

الأصغر الإسلامي الزراعي، التي تُقدّم مقاربة مركّبة تُدمج بين التمكين الاقتصادي، والعدالة التعاقدية، والمرونة الزراعية، بما يُسهم في بناء نموذج تمويلي أكثر توافقًا مع الواقع الفلسطيني.

ترتكز هذه النظرية على ثلاث دعائم أساسية: التمويل الأصغر، الذي يُعنى بتمكين الفئات المهمّشة من خلال قروض صغيرة بشروط ميسّرة؛ والتمويل الإسلامي، الذي يُقدّم أدوات شرعية قائمة على تقاسم المخاطر وتحقيق العدالة؛ والتمويل الزراعي، الذي يتطلب نماذج تمويلية تتلاءم مع الطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي وتُراعي المخاطر المرتبطة به.وتُظهر نتائج الدراسات النوعية أن أدوات مثل عقد السلم تُشكّل مدخلًا واعدًا لتمويل المصاريف التشغيلية لصغار المزارعين المنتجين، خاصة في مشاريع التمر المجهول العضوي في مناطق "ج" الفلسطينية.

إذ يُتيح هذا العقد تمويلًا مسبقًا للمدخلات الزراعية، ويُقلّل من الحاجة إلى ضمانات مادية، ويُعزّز من فرص التوطين الزراعي في بيئات تعاني من التهميش السياسي والاقتصادي. وبذلك، تُقدّم نظرية التمويل الأصغر الإسلامي الزراعي إطارًا تفسيريًا جديدًا يُسهم في فهم ديناميات التمويل في المجتمعات الريفية الإسلامية، ويُمهّد الطريق لتطوير نماذج تمويلية أكثر عدالة واستدامة، تُراعي الخصوصيات الشرعية والقطاعية، وتُعزّز من قدرة المزارعين على الصمود والإنتاج.

النظرية الثانية :نظرية الاقتصاد الإسلامي

تُشكّل نظرية الاقتصاد الإسلامي الإطار المرجعي الذي يُعيد تعريف العلاقة بين التمويل والتنمية، من خلال منظومة قيمية تُحرّم الربا، وتُشجّع على الشراكة، وتُعزّز من العدالة التبادلية. وتُقدّم هذه النظرية أدوات تمويلية متنوّعة، من أبرزها عقد السلم، الذي يُتيح تمويل الإنتاج الزراعي من خلال دفع الثمن مقدمًا مقابل تسليم السلعة في وقت لاحق. ويتميّز عقد السلم بقدرته على التكيّف مع احتياجات المزارعين، حيث يُوفّر السيولة قبل موسم الإنتاج، ويُقلّل من المخاطر التمويلية، ويُعزّز من الثقة بين الأطراف.

كما يُراعي هذا العقد الضوابط الشرعية، مثل تحديد المواصفات، وتثبيت الأجل، وضمان عدم الغرر، مما يجعله أكثر توافقًا مع البيئة الفلسطينية ذات الحساسية الدينية والاجتماعية.تُقدّم نظرية الاقتصاد الإسلامي، من خلال عقد السلم، نموذجًا تمويليًا بديلًا يُراعي الأبعاد الشرعية والتنموية، ويُسهم في معالجة الفجوات التي تُخلّفها النظريات التقليدية. إلا أن نجاح هذا النموذج يبقى مشروطًا بقدرته على التكيّف مع الواقع الفلسطيني، وهو ما ستُعالجه الدراسة من خلال تحليل السياق المحلي، واستعراض الدراسات السابقة، وتحديد الفجوة البحثية.

تُوفّر **نظرية المخاطرة** إطارًا تحليليًا لفهم التحديات التمويلية في البيئات الزراعية الهشة، حيث تُصنّف المخاطر إلى إنتاجية، سوقية، تشغيلية، وتمويلية، وتُبرز أثرها على محدودية الوصول إلى التمويل، خاصة في ظل غياب أدوات التخفيف كالتأمين والعقود المستقبلية (Ali & Ahmad, 2023'). في السياق الفلسطيني، تُسهم

هذه النظرية في تفسير هشاشة التمويل الزراعي، وتُبرّر الحاجة إلى نماذج بديلة تُراعي طبيعة الزراعة الموسمية وارتفاع درجة المخاطرة (FAO & IsDB, 2020). وعند دمجها مع العقود الشرعية كالسلم، تتعزز فاعلية تقاسم المخاطر، مما يدعم بناء نموذج تمويلي إسلامي أصغر أكثر توافقًا مع الواقع (El-Gamal, 2021).

وبعد استعراض النظريات الثلاث التي تُشكّل الإطار التحليلي للدراسة، يتّضح أن فهم الظاهرة المدروسة لا يكتمل بمجرد الإحالة إلى المنظورات النظرية، بل يتطلّب أيضًا ضبط المفاهيم والمصطلحات التي تُشكّل لغة البحث وأدواته الإجرائية. فالنظرية، وإن كانت تُقدّم عدسة تفسيرية، تبقى بحاجة إلى مفاهيم واضحة ومحدّدة تُجسّدها في الواقع البحثي، وتُتيح للباحث بناء أدوات القياس، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج.

ومن هنا، يُصبح من الضروري الانتقال إلى تحديد المفاهيم الأساسية التي تُشكّل العمود الفقري للدراسة، وفي مقدمتها: التمويل الأصغر، عقد السلم، والمخاطر التمويلية. ويُراعى في هذا التحديد البُعد النقدي، والسياق المحلي، والتداخل بين المفاهيم والنظريات، بما يُعزّز من تماسك الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة. تشمل تعريفات المفاهيم الثلاثة: التمويل الأصغر، عقد السلم، والمخاطر التمويلية.

المفاهيم الأساسية

- المفاهيم الأساسية
- التمويل الأصغر

هو خدمة مالية تُقدَّم للفئات محدودة الدخل خارج النظام المصرفي التقليدي، بهدف تمكينها من إنشاء مشاريع صغيرة وتحسين مستوى المعيشة (World Bank, 2023). وفي هذه الدراسة، يُستخدم التمويل الأصغر لتمويل صغار المزارعين الفلسطينيين عبر أدوات مرنة تراعي ضعف الضمانات وتحديات البيئة المحلية.

- عقد السلم

هو عقد شرعي يُدفع فيه الثمن مقدمًا مقابل سلعة موصوفة تُسلَّم في وقت لاحق، وفق ضوابط محددة في الفقه الإسلامي (AAOIFI, 2025). وتوظّف هذه الصيغة في تمويل المحاصيل الزراعية الفلسطينية بما يقلّل المخاطر التمويلية ويُراعي خصوصية البيئة الاقتصادية غير المستقرة.

- المخاطر التمويلية

هي احتمالات تؤثر على قدرة الأطراف على الوفاء بالالتزامات المالية، وتشمل مخاطر الإنتاج، السوق، التشغيل، والضمانات (Jorion, 2022). وفي سياق هذه الدراسة، تُعبّر عن التحديات التي تواجه تمويل الزراعة في بيئة غير مستقرة، مما يستدعي أدوات لتوزيع وتقليل المخاطر.

يتّضح من الواقع الفلسطيني أن العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي والمخاطر التمويلية لا يمكن فصلها عن البيئة الزراعية والصناعية، التي تُعد من أكثر القطاعات تأثرًا بالتحولات السياسية والاقتصادية.

فالزراعة والصناعة في فلسطين تُجسّدان أفعالًا من التمكين والصمود في وجه الأطماع الاستيطانية، رغم تعديات المستوطنين وغياب التأمين التكافلي والدعم الضريبي. وتشير دراسة حديثة إلى أن "محدودية تطبيق صيغة السلم في فلسطين تعود إلى فجوة تشريعية وتنظيمية تُقيّد قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي، رغم الحاجة الملحّة لهذه الصيغة في بيئة عالية المخاطر (Idais et al., 2025).

في هذا السياق، تبدو أدوات التمويل التقليدية عاجزة عن الاستجابة لاحتياجات المزارعين، خاصة في ظل ضعف الضمانات، وارتفاع درجة المخاطرة، وتقلّب السياسات. وقد أدى هذا الفراغ إلى نشوء قطاع التمويل الأصغر منذ التسعينات، الذي يضم اليوم تسع مؤسسات مرخّصة، تُقدّر محفظتها التمويلية بنحو ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، وتستهدف الفئات المهمّشة، لا سيما النساء والمزارعين. ورغم هذا النمو، تبقى أدواته محدودة من حيث الأجل والمرونة، مما يُبرز الحاجة إلى نماذج تمويلية أكثر توافقًا مع طبيعة الزراعة، وتُراعي توزيع المخاطر.

وتُظهر البيانات القادمة من خلال أداة تحليل الوثائق أن البنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاث تُركّز تمويلها بنسبة تقارب ٧٥٪ عبر صيغة المرابحة، وبالاتجاه المقابل، تُظهر عزوفًا تامًا عن التمويل من خلال صيغة السلم، رغم ملاءمتها للقطاع الزراعي عالي المخاطر، مما يُقيّد تنوّع الأدوات التمويلية ويُضعف فرص التمكين المالي للمزارعين (Idais et al., 2025). إن تجربة شركة ريف للتمويل في توظيف عقد السلم لتمويل صغار منتجي التمور في أريحا والأغوار، لا تُعد مجرد نموذج تمويلي ناجح، بل تُجسّد تحولًا نوعيًا نحو التمويل ذي الأثر الاجتماعي، الذي يُراعي احتياجات الفئات المهمّشة، ويُعزّز من قدرتها على الإنتاج والاستقرار.

فقد ساهمت هذه التجربة في تقليص الفجوة التمويلية، وتخفيف المخاطر التسويقية، وتجاوز إشكاليات الضمانات التقليدية من خلال الكفالات الجماعية، كما أظهرت آثارًا مباشرة على تحسين الظروف المعيشية، حيث أشار بعض المستفيدين إلى توسّعهم في المزرعة والإنتاج، فيما ذكر أحدهم أن التمويل مكّنه من الزواج، ما يُبرز البُعد الاجتماعي والإنساني للنموذج. إن هذا التداخل بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي يُعد من ركائز التنمية المستدامة، ويُمهّد الطريق أمام نماذج تمويلية أكثر شمولًا، تُسهم في بناء منظومة اقتصادية عادلة ومتوازنة في السياق الفلسطيني.

وعليه، فإن أي تحليل للظاهرة المدروسة يجب أن ينطلق من هذا السياق المركّب، الذي يُعيد تشكيل العلاقة بين النظرية والتطبيق، ويُحتّم على الباحث أن يُراجع الأدبيات العلمية ذات الصلة، للوقوف على ما أُنجز علميًا، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها، بما يُعزّز من أصالتها وارتباطها بالواقع.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تُعدّ مراجعة الأدبيات العلمية خطوةً تأسيسية في بناء أي دراسة أكاديمية، إذ تُتيح للباحث الوقوف على ما أُنجز علميًا، وتحديد المساحات التي لم تُغطَّ بعد، بما يُعزّز من أصالة الدراسة وارتباطها بالواقع. وفي سياق

التمويل الزراعي الإسلامي التنموي الصغير، تتنوّع الدراسات بين الطرح النظري والتطبيق العملي، وبين التجارب المحلية والمقارِنة، إلا أن حضور السياق الفلسطيني يبقى محدودًا، خاصة فيما يتعلق بتوظيف عقد السلم كأداة تمويلية وتسويقية متكاملة.

فعلى الرغم من أن هذا العقد يُعد من أكثر الصيغ توافقًا مع طبيعة الزراعة الموسمية، إلا أن استخدامه في فلسطين لا يزال محصورًا في تجارب محدودة، أبرزها تجربة شركة ريف للتمويل، التي أظهرت إمكانية تكييف هذه الصيغة لتلبية احتياجات صغار المنتجين، وتقليص الفجوة التمويلية والتسويقية، وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية.التمويل الأصغر الزراعي

أشارت دراسة حديثة لصندوق النقد العربي (٢٠٢٣) إلى أن التمويل الأصغر في المنطقة العربية يعاني من ضعف التخصيص للقطاع الزراعي، وفي سياق التمويل الزراعي الإسلامي التنموي الصغير، تتنوّع الدراسات بين الطرح النظري والتطبيق العملي، وبين التجارب المحلية والمقارِنة، إلا أن حضور السياق الفلسطيني يبقى محدودًا، خاصة فيما يتعلق بتوظيف عقد السلم كأداة تمويلية وتسويقية متكاملة.

فعلى الرغم من أن هذا العقد يُعد من أكثر الصيغ توافقًا مع طبيعة الزراعة، لا سيما مع دورة الإنتاج الزراعي الموسمي الصغير من الثمار، إلا أن استخدامه في فلسطين لا يزال محصورًا في تجارب محدودة، أبرزها تجربة شركة ريف للتمويل، التي أظهرت إمكانية تكييف هذه الصيغة لتلبية احتياجات صغار المنتجين الزراعيين، وتقليص الفجوة التمويلية والتسويقية، وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية.

كما تناولت دراسة أبو شرار (٢٠٢٢) بعنوان "التمويل الأصغر في فلسطين: الواقع والتحديات" واقع التمويل الأصغر في فلسطين، وبيّنت أن مؤسسات الإقراض تُركّز على المشاريع التجارية والخدمية، بينما تُهمّش الزراعة بسبب ضعف الضمانات وارتفاع المخاطر، ما يُبرز الحاجة إلى أدوات تمويلية أكثر توافقًا مع طبيعة هذا القطاع الحيوي. وفي هذا السياق، يُطرح عقد السلم كأداة تمويلية وتسويقية واعدة، تتلاءم مع خصائص الإنتاج الزراعي الموسمي، وتُتيح للمزارعين الحصول على السيولة قبل الحصاد، مع إمكانية ربطه بعقود تسويق موازية تُقلّل من المخاطر وتُعزّز الاستقرار السعري.

ورغم محدودية التجارب التطبيقية في فلسطين، إلا أن النماذج القائمة تُظهر قابلية هذا العقد للتكييف مع احتياجات صغار المنتجين الزراعيين، ضمن إطار تمويل إسلامي تنموي أكثر شمولًا واستدامة، وقد يتم تعميمه على صغار منتجي القطاع الصناعي، وكذلك إلى تنمية قطاع الإنتاج الحيواني، لا سيما في الأنشطة التي تعتمد على دورة إنتاج قصيرة أو موسمية، وتواجه تحديات تمويلية وتسويقية مشابه.

استعرضت دراسة البلوشي (٢٠٢٤) تجربة المصارف الإسلامية في الخليج في توظيف عقد السلم لتمويل الإنتاج الزراعي، وأكّدت أن هذا العقد يُسهم في تجاوز إشكاليات الضمانات، وتوفير السيولة، وتحقيق العدالة التبادلية. إلا أن الدراسة ركّزت على البُعد المصرفي، ولم تُحلّل تجارب مؤسسات التمويل الأصغر، أو تُناقش السلم الموازي كأداة تسويقية.

أما دراسة الأنصاري وآخرين (٢٠٢٣)، فقد قدّمت مراجعة مقارنة لتجارب التمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا، بنغلادش، والسودان، وأظهرت أن هذه النماذج تُسهم في التمكين الاقتصادي، لكنها تواجه تحديات في التكيّف مع البيئة القانونية والتنظيمية. ورغم غنى الدراسة بالمقارنات، فإنها لم تتناول فلسطين، ولا تُحلّل أدوات التمويل الزراعي تحديدًا.

المبحث الثالث :منهجية البحث

مدخل منهجي

بعد تأصيل الظاهرة المدروسة نظريًا ومفاهيميًا، وتحليل سياقها المحلي، واستعراض الأدبيات ذات الصلة، انتقل البحث إلى المستوى التطبيقي عبر منهجية ميدانية نوعية. يهدف هذا الانتقال إلى توليد المعرفة من الواقع، وبناء فهم تفسيري معمّق يراعي خصوصية السياق الفلسطيني، ويكشف العلاقات التفاعلية بين الفاعلين والأدوات والمخاطر التمويلية.

تصميم البحث

اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا يجمع بين الوصف والتحليل، ويرتكز على دراسة حالة واقعية لعقود السَّلَم والسَّلَم الموازي في القطاع الزراعي. تم اختيار هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الموضوع، وقدرته على التقاط التعقيد البنيوي الذي لا تستوعبه المناهج الكمية في مثل هذه السياقات.

أدوات جمع البيانات

المقابلات شبه المنظمة: أُجريت مع عينة قصدية من الفاعلين الرئيسيين بهدف استكشاف تصوراتهم، وتوثيق ممارساتهم، وفهم دوافعهم وتحدياتهم. تحليل الوثائق والعقود: شمل مراجعة العقود الرسمية والنماذج التشغيلية المعتمدة في تنفيذ عقود السَّلَم والسَّلَم الموازي، بما يتيح تتبع المسارات الإجرائية وتقييم مدى اتساقها مع الأطر النظرية والشرعية.

العينة

تكونت العينة القصدية من ١٢ مشاركًا يمثلون الأطراف الفاعلة في التجربة:

٤ ممثلين عن بنوك إسلامية مرتبطة بتمويل الزراعة.

٥ مزارعين استفادوا من عقود السَّلَم.

٢ ممثلين عن مؤسسات للتمويل الأصغر.

١ ممثل عن وزارة الزراعة.

رُوعي في اختيار العينة تنوع الخلفيات المؤسسية وتكامل الأدوار، بهدف تحقيق الإشباع المعلوماتي والوصول إلى فهم تفسيري معمّق، دون السعي إلى التمثيل الإحصائي.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الموضوعي المفتوح عبر:

i. الترميز اليدوي.
ii. المقارنة المستمرة بين الحالات.
iii. استخراج الأنماط المتكررة وتصنيفها ضمن محاور تفسيرية.

كما جرى دمج المعطيات النصية والوثائقية لتعزيز مصداقية التحليل وتعدديته.

حدود الدراسة

موضوعيًا: تركز الدراسة على تجربة واحدة في توظيف عقد السَّلَم والسَّلَم الموازي في تمويل وتسويق الإنتاج الزراعي.

زمانيًا: تغطي الفترة بين ٢٠٢١ و٢٠٢٤، وهي مرحلة تطبيق النموذج محل التحليل.

مكانيًا: تتركز في منطقة أريحا والأغوار، حيث نُفذت العقود مع منتجي التمور.

الاعتبارات الأخلاقية

i. الحصول على موافقة المشاركين قبل المقابلات.
ii. ضمان سرية البيانات وعدم الإفصاح عن الأسماء أو التفاصيل الشخصية.
iii. الامتناع عن التأثير على المشاركين أو توجيه إجاباتهم.
iv. الالتزام بالحياد البحثي وتوثيق البيانات بما ينسجم مع معايير النزاهة الأكاديمية.

أسئلة البحث

i. ما مدى فاعلية توظيف عقد السَّلَم في تمويل الإنتاج الزراعي في السياق الفلسطيني؟
ii. كيف يُسهم عقد السَّلَم الموازي في تسويق المحاصيل الزراعية وتقليل المخاطر التمويلية؟
iii. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج في مؤسسات التمويل الأصغر؟
iv. ما مدى قابلية تجربة شركة ريف للتمويل الصغير للتكرار والتطوير في بيئات مشابهة؟

المبحث الرابع: التحليل الميداني للنتائج

مدخل تحليلي

يُشكّل هذا الفصل الامتداد العملي للمسار المنهجي الذي تبنّته الدراسة، حيث تُعاد قراءة الظاهرة المدروسة من خلال تحليل المعطيات الميدانية المستخلصة من المقابلات الفردية وتحليل الوثائق. هذا التحليل لا يُقدّم مجرد وصف للواقع، بل يسعى إلى بناء فهم تفسيري معمّق يُسهم في تقييم فاعلية النموذج المدروس، واستكشاف إمكانات تطويره وتكراره في بيئات مشابهة. وقد تم تنظيم النتائج وفق محاور تفسيرية انبثقت من الميدان وتقاطعت مع الأسئلة البحثية، بما يُعزّز من مصداقية النتائج وتعدديتها.

فاعلية عقد السَّلَم في التمويل الزراعي

أظهرت المعطيات أن توظيف عقد السَّلَم يُمثّل نقلة نوعية في أدوات التمويل الإسلامي، إذ يُتيح تمويلًا مسبقًا يُراعي احتياجات المزارع في المراحل الحرجة من دورة الإنتاج، ويُقلّل من الاعتماد على القروض التقليدية.عبّر معظم المزارعين عن رضاهم تجاه هذا النموذج، مشيرين إلى أنه مكّنهم من اقتناء مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب، وساهم في تحسين جودة المحصول وزيادة الإنتاجية.بيّنت الوثائق التشغيلية أن العقود تراعي الضوابط الشرعية، وتُحدّد الكميات والأسعار والآجال بدقة، مما يُعزّز من وضوح العلاقة التعاقدية ويُقلّل من النزاعات المحتملة. انعكس ذلك في ارتفاع نسب الالتزام بالتوريد، التي تجاوزت ٨٥٪ في المواسم الثلاثة الأخيرة.

دور السَّلَم الموازي في إدارة المخاطر

أكّد ممثل شركة "ريف" أن هذا الترتيب يُمكّن الجهة الممولة من التحوّط ضد مجموعة من المخاطر، تشمل مخاطر الاستلام والتخزين والتسويق، إضافة إلى مخاطر تغيّر الأسعار. العقود التسويقية تُحدّد شروط التسليم وآليات الدفع ومواصفات الجودة، مما يُسهم في ضبط العلاقة بين المنتج والمسوّق، ويُقلّل من حالات رفض الاستلام أو التفاوض المتأخر. بلغت نسبة المنتجات التي تم تسويقها عبر هذا النموذج ٩٣.٣٣٪ من إجمالي كميات التمور المورّدة، وهو مؤشر على فاعلية النموذج في تقليل المخاطر التسويقية.

مقترحات المنتجين لتطوير النموذج

طالب المزارعون بآلية تسعير تفاضلي تُميّز بين درجات الجودة، بما يُحقق عدالة تسعيرية ويُراعي التفاوت الطبيعي في المحاصيل. اقترح بعضهم أن يكون عقد السَّلَم دوّارًا يمتد لأكثر من سنة، لتوفير استمرارية العلاقة التعاقدية وتعزيز التخطيط طويل الأجل للإنتاج والتسويق.

التحديات المؤسسية والتشغيلية

كشفت المقابلات عن محدودية الخبرة التشغيلية لدى بعض الموظفين في البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر، خاصة ممن جاؤوا من خلفيات تقليدية. ضعف الحوافز المؤسسية وعدم الانخراط في فلسفة التمويل الإسلامي يُضعف من فاعلية النموذج، خصوصًا في المؤسسات التي تعمل بصيغة "المزيج" بين التمويل التقليدي والإسلامي.

دلالات النتائج

إن هذا التحليل الميداني لا يُقدّم توصيفًا ساكنًا للتجربة، بل يُعيد بناء منطقها الداخلي، ويُفكّك عناصرها، ويُقيّم فاعليتها في ضوء الواقع. وقد أظهرت التجربة أن أدوات التمويل الإسلامي، حين تُصمَّم وتُدار بما يُراعي خصوصية السياق، تُسهم في تمكين المنتج الزراعي، وتقليل المخاطر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وعليه، فإن الانتقال إلى المستوى التركيبي من الدراسة يُعد ضرورة منهجية، يُراد منها بلورة تصور تطبيقي يُجسّد خلاصات التحليل، ويُقدّم إطارًا عمليًا يُسهم في تطوير أدوات التمويل الزراعي الإسلامي في فلسطين، من خلال نموذج يُدمج بين الضوابط الشرعية والاعتبارات التشغيلية، ويستند إلى تجربة ميدانية موثّقة.

المبحث الخامس: التصور المقترح لتطوير نموذج التمويل الزراعي الإسلامي الصغير

يأتي هذا الفصل تتويجًا للمسار التحليلي الذي سلكته الدراسة، حيث يُعاد بناء الظاهرة المدروسة في ضوء المعطيات الميدانية، ويُقترح تصور تطبيقي يُسهم في تطوير أدوات التمويل الزراعي الإسلامي، من خلال نموذج يُراعي التفاعل بين التمويل والتسويق، ويستند إلى تجربة واقعية موثّقة، ويُقدّم إطارًا عمليًا قابلًا للتكرار في بيئات مشابهة.

لقد أظهرت نتائج التحليل أن النموذج القائم على توظيف عقد السلم والسلم الموازي يُمثّل أداة واعدة في تمويل وتسويق الإنتاج الزراعي، شريطة أن يُدار ضمن منظومة مؤسسية متكاملة تُراعي الضوابط الشرعية، والاعتبارات التشغيلية، والتحديات السياقية. ومن هنا، يُقترح تصور تطبيقي يُعيد بناء النموذج على أسس أكثر مرونة وفاعلية، ويُعزّز من قابلية التوسع والتكرار.

المبادئ المؤسسة للتصور

يرتكز التصور المقترح على مجموعة من المبادئ التي تُشكّل الإطار المرجعي لبناء النموذج، أبرزها:

i. التمويل المسبق المشروط بالإنتاج: بحيث يُقدَّم التمويل قبل الحصاد، وفق شروط واضحة تُراعي قدرة المزارع على الالتزام.

ii. التسويق التعاقدي المسبق: من خلال السلم الموازي، بما يُقلّل من مخاطر التخزين والتقلبات

iii. السعرية.
iv. الدمج بين التمكين والضبط: بحيث يُراعى تمكين المنتج الصغير، دون الإخلال بضوابط الجودة والالتزام.
v. التكامل المؤسسي: عبر تنسيق الأدوار بين الجهات التمويلية، والجهات التسويقية، والدعم الفني.

مكونات النموذج المقترح

يتكوّن النموذج المقترح من أربعة مكونات مترابطة:

i. الجهة الممولة: مؤسسة مالية إسلامية أو تمويل أصغر، تُدير عقود السلم، وتُقدّم التمويل وفق شروط شرعية وتشغيلية.
ii. المنتج الزراعي: مزارع صغير أو متوسط، يُلتزم بتوريد المحصول وفق المواصفات المتفق عليها.
iii. الجهة المسوّقة: شركة أو مؤسسة تتعاقد مسبقًا على شراء المحصول عبر السلم الموازي.
iv. الدعم الفني: جهة تُقدّم الإرشاد الزراعي، وتُتابع جودة الإنتاج، وتُسهم في ضبط المواصفات.
v. آليات التطبيق.

ويُقترح تطبيق النموذج وفق الآليات التالية:

i. تصميم عقد سلم مرن يُراعي خصوصية المحصول، ويُحدّد الكمية والسعر والموعد بدقة.
ii. إبرام عقد سلم موازي مع جهة تسويقية موثوقة، يُحدّد شروط التسليم والدفع والمواصفات.
iii. تفعيل آلية الضمان المشترك بين الأطراف، لتقليل المخاطر الناتجة عن الإخلال أو التقلبات.
iv. استخدام أدوات رقمية لتوثيق العقود، ومتابعة التنفيذ، وتقييم الأداء.

متطلبات التكرار والتوسيع

لكي يكون النموذج قابلًا للتكرار والتوسيع، يُشترط:

i. وجود بيئة تنظيمية تُراعي خصوصية التمويل الإسلامي.
ii. توافر جهات مؤسسية قادرة على إدارة العقود الشرعية والتشغيلية.
iii. بناء قاعدة بيانات للمزارعين والجهات التسويقية، تُسهّل التعاقد والتقييم.
iv. توفير دعم فني مستدام يُسهم في تحسين جودة الإنتاج وضبط المواصفات.

القيمة المضافة للتصور

يُقدّم التصور المقترح قيمة مضافة على مستويين:

i. على المستوى العلمي: يُسهم في تطوير نماذج التمويل الإسلامي، ويُقدّم إطارًا تطبيقيًا يُراعي السياق المحلي.

ii. على المستوى العملي: يُتيح للمؤسسات التمويلية أدوات أكثر فاعلية في تمويل وتسويق الإنتاج الزراعي، ويُعزّز من استقرار المنتج الصغير، ويُقلّل من المخاطر التشغيلية.

المبحث السادس: آفاق البحث المستقبلي وتطوير النموذج

إن التصور التطبيقي الذي بُني في الفصل السابق لا يُمثّل نهاية مغلقة لمسار الدراسة، بل يُشكّل نقطة انطلاق نحو تطوير أوسع للنموذج، وتوسيع نطاق البحث في أدوات التمويل الزراعي الإسلامي، بما يُراعي التحولات السياقية، والتحديات المؤسسية، والتطورات التقنية. فالدراسة، رغم ما قدّمته من تحليل وتصور وتوصيات، تبقى محدودة من حيث الزمان والمكان والنطاق، وهو ما يستدعي فتح آفاق بحثية جديدة تُسهم في تعميق الفهم، وتوسيع التطبيق، وتطوير النموذج على مستويات متعددة.

لقد اقتصرت الدراسة على تحليل تجربة واحدة في توظيف عقد السلم والسلم الموازي في تمويل وتسويق محصول التمور في منطقة الأغوار، ضمن فترة زمنية محددة، ومن خلال عينة قصدية غير تمثيلية. كما لم تتناول الدراسة مقارنة النموذج مع أدوات تمويلية أخرى، ولم تُحلّل الأثر الاقتصادي طويل الأجل لتطبيقه. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى دراسات مستقبلية تُكمّل هذا الجهد، وتُعيد اختبار النموذج في سياقات مختلفة، وعلى محاصيل متنوعة، وباستخدام مناهج كمية تُتيح التعميم الإحصائي.

ومن أبرز المسارات البحثية المقترحة

دراسة تطبيق النموذج على محاصيل أخرى ذات طبيعة مختلفة، مثل الزيتون والخضروات، وتحليل مدى ملاءمة العقود الشرعية لكل نوع. تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل لتطبيق عقود السلم في المجتمعات الزراعية، من حيث الاستقرار المالي، والتمكين، والتحوّل في سلوك المنتج. مقارنة النموذج المقترح مع أدوات تمويل تقليدية أو هجينة، من حيث الكفاءة، والمرونة، والمخاطر، والالتزام التعاقدي.

دراسة سلوك المزارع تجاه الالتزام التعاقدي في بيئات مختلفة، وتحليل العوامل المؤثرة في نجاح أو تعثّر العقود. تطوير مؤشرات أداء رقمية تُسهم في تقييم العقود، ومتابعة التنفيذ، وتحسين جودة المنتج، وربطها بمنصات إلكترونية تُعزّز من الشفافية والرقابة. دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر الزراعية، وتحديد آجال التسليم المثلى، والتنبؤ بالتقلبات المناخية والسعرية.

كما تُوصي الدراسة بإطلاق مشاريع بحثية تطبيقية تُدار بالشراكة بين الجامعات، والمؤسسات التمويلية، ووزارة الزراعة، بهدف اختبار النموذج في بيئات جديدة، وتقييم فاعليته، وتطويره في ضوء التغذية الراجعة من الميدان. ويُشكّل هذا التوجّه مدخلًا لبناء منظومة تمويلية زراعية إسلامية أكثر تكاملًا ومرونة،

تُسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتمكين المنتج الصغير، وتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين وسائر البيئات الهشّة.

الخاتمة

قد سعت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فاعلية أدوات التمويل الإسلامي، وتحديدًا عقد السلم والسلم الموازي، في تمويل وتسويق الإنتاج الزراعي في فلسطين، من خلال دراسة حالة شركة ريف لخدمات التمويل الصغير . وقد انطلقت من إشكالية مركزية تتعلّق بمدى قدرة هذه الأدوات على تلبية احتياجات صغار المزارعين، وتقليل المخاطر التمويلية والتسويقية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في بيئة زراعية هشّة.

اعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا قائمًا على دراسة الحالة، وجمعت بياناتها من خلال مقابلات شبه منظمة وتحليل وثائق تشغيلية، ضمن عينة قصدية شملت فاعلين من بنوك إسلامية، ومزارعين، ومؤسسات تمويل أصغر، ووزارة الزراعة. وقد أتاح هذا المسار بناء فهم معمّق للظاهرة، وتقييم فاعلية النموذج، واستكشاف إمكانات تطويره وتكراره.

أظهرت النتائج أن النموذج القائم على عقد السلم والسلم الموازي يُسهم في تمويل الإنتاج الزراعي وتسويقه بطريقة تُراعي الضوابط الشرعية، وتُقلّل من المخاطر، وتُعزّز من استقرار المزارع الصغير. كما كشفت الدراسة عن تحديات تشغيلية ومؤسسية تُعيق التطبيق، أبرزها ضعف التنسيق، ومحدودية الخبرة، والحاجة إلى مرونة أكبر في العقود. ورغم هذه التحديات، أظهرت التجربة أن النموذج قابل للتكرار في بيئات مشابهة، شريطة توافر بيئة تنظيمية ومؤسسية داعمة، وتكامل الأدوار بين الفاعلين.

وقد خلصت الدراسة إلى تصور تطبيقي يُراعي السياق المحلي، ويُقدّم نموذجًا قابلًا للتوسيع، مدعومًا بتوصيات ومقترحات تُسهم في تطوير أدوات التمويل الزراعي الإسلامي، وتعزيز فاعليتها في خدمة التنمية المستدامة. كما فتحت الدراسة آفاقًا بحثية مستقبلية تُتيح اختبار النموذج في سياقات مختلفة، وتحليل أثره الاقتصادي والاجتماعي، وتطويره تقنيًا ومؤسسيًا. وبهذا، تُغلق الدراسة مسارها العلمي بمنهجية متماسكة، تبدأ من التأصيل النظري، وتمر بالتحليل الميداني، وتنتهي بتصور تطبيقي ورؤية استشرافية، تُسهم في بناء منظومة تمويلية زراعية إسلامية أكثر تكاملًا ومرونة، تُلبّي احتياجات المنتج الصغير، وتُعزّز من الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي في فلسطين وسائر البيئات الهشّة.

REFERENCES

AAOIFI. (2025). *Shari'ah standards*. Manama: AAOIFI.

Abu Sharar. (2022). *Microfinance In Palestine: Reality And Challenges*. Local report.

Abu Zayd, M. (2020). *al-Tamwil al-Islami al-Zira'i: Dirasah Fiqhiyyah Tatbiqiyyah*. Majallat Jami'at al-Najah lil-Abhath (al-'Ulum al-Insaniyyah), 34(6), 1123–1145.

Al-Ansari, A., et al. (2023). *Comparative review of Islamic microfinance in Malaysia, Bangladesh, and Sudan*. Academic paper.

Al-Balushi. (2024). *Islamic Banks' Use Of Salam Contracts In Gulf Agriculture*. Academic paper.

Ali, M., & Ahmad, S. (2023). *Risk Management In Islamic Finance: A Conceptual Framework*. Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 9(2), 45–62. https://doi.org/[Insert DOI]

Al-Qudah, M. A., & Al-Momani, M. (2021). *The Role Of Islamic Finance In Agricultural Development: A Case Study Of Jordan*. International Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 7(2), 45–62. https://doi.org/10.25272/j.2149-8407.2021.7.2.03

Arab Monetary Fund. (2023). *Microfinance In The Arab Region: Trends And Challenges*. Report.

Food and Agriculture Organization & Islamic Development Bank. (2020). *Islamic Finance For Agriculture: Opportunities And Challenges*. Rome: FAO.

Idais, A., Sharaf al-Din, A., & Salih, A. (2025). *The Role Of Legal Frameworks In Limiting Salam Financing In Palestine*. Journal of Islamic Social Finance, 3(1), 1–20.

Palestinian Ministry of Agriculture. (2025). *Citizen's Budget: Ministry Of Agriculture 2025*. Palestinian Authority. https://citizenbudget.ps/sites/default/files/2025-07/CitizenBudget_2025_Ministry_of_Agriculture_En.pdf

Wafa News Agency. (2025, March 15). https://wafa.ps

World Bank. (2023). *World Development Indicators*. World Bank. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

نفي

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.